



ن : الثلاثاء ٢٩ جمادى الاولى سنة ١٤٠٢ هـ الموافق ١٦ اذار سنة ١٩٨٢ م . العدد ٣٠٥٩

الفهرس

٤٠٦	قانون معدل لقانون النقل على الطرق	١٩٨٢ لسنة (١٧)
٤٠٨	قانون معدل لقانون مؤسسة ادارة وتمتية اموال الايتام	١٩٨٢ لسنة (١٨)
٤١٠	قانون معدل لقانون معدل الاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة	١٩٨٢ لسنة (١٩)
٤١١	قانون معدل لقانون الاقامة وشؤون الاجانب	١٩٨٢ لسنة (٢٠)
٤١٢	قانون معدل لقانون البترول	١٩٨٢ لسنة (٢١)
٤١٣	نظام معدل لنظام صندوق اسكان ضباط دائرة الدفاع المدني	١٩٨٢ لسنة (٢٢)
٤١٤	نظام معدل لنظام تنظيم وإدارة وزارة الاشغال العامة	١٩٨٢ لسنة (٢٣)
٤١٥	نظام معدل لنظام رسوم الاتاج المحلي	١٩٨٢ لسنة (٢٤)
٤١٧	صادر من الحاكم العسكري العام	
٤١٨	تؤكد اتفاق بين المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة العمل العربية بشأن تأسيس فرع لكتب العمل العربي	
٤٢١	مؤسسة الاستبلاكية العسكرية والمؤسسة الاستبلاكية المدنية من رسوم الاتاج المحلي لسنة ١٩٨٢	
٤٢٢	تحديد اسعار التبغ الخام لموسم ١٩٨١	
٤٢٣	قرار صادران عن اللذين ان الخاص بتفسير القوانين	

مديرية المطابع العسكرية

خلاصة الحكم

اسم المشتكى عليه

			حنا جبيل ميسى زيادة
"	"	"	محمد عبد الله محمد سالم
"	"	"	خليل ابراهيم حسن
"	"	"	نؤاد حسن محمد المورع
"	"	"	عبد الله علي عبد الله
"	"	"	محمود داود عيسى الربيعي
"	"	"	بهيود محمد ميد الهادي
"	"	"	فلول ابراهيم حسن
"	"	"	محمود عيسى ابراهيم
"	"	"	محمد قاسم محمد علي
"	"	"	خليل مصطفى نهر سالم
"	"	"	محمد معتز الفلاح
"	"	"	طالب حسن محمد المطارنه
"	"	"	احمد ابراهيم سعيد
"	"	"	اسعد قاسم سليماني
"	"	"	منعم عليان منصور
"	"	"	فيصل احمد مثقال العمودي
"	"	"	محمود سالم عيد العزيز

نص المرسوم الملكي رقم ١٩٨٢/٢/٢٨

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٨

لصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يات

قانون مؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٨٢

قانون معدا، لقانون النقل على الطرق

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تعديل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٨١) ويقرأ مع القانون رقم ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما عارأ عليه من تعديلات كقانون واحد ، وسيل تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة (١٤٨) من القانون الاصيل باضافة الفقرة (٣) التالية اليها : -

المادة ١٤٨ -

٣ - بالرغم مما ورد في الفقرة (٢) من هذه المادة للجنة السير المركزية ان تصدر تعليمات لمعدلات الاشخاص المسموح لهم بالوقوف في وسائل النقل المدة لنقل الركاب .

المادة ٣ - تعديل الفقرة (ب) من المادة (١٥٩) من القانون الاصيل باعتباره ما ورد فيها بند (١) وايضا التالى اليها : -

٢ - سلطة الترخيص بتعليمات تصدرها ان تمنح تصريحاً لقيادة جميع انواع السيارات لمن يعمل في سوق من الفئة الرابعة بعد ان يجتاز التحصين الطبي والتي المقررين ، على ان يكون قد بلغ حصوله على رخصة السوق من الفئة الرابعة عمله في سوق سيارة عمومية بموجبها لمدة سنة على

ويشترط في هذه الحالة ان يكون التصريح صالحا للعمل لدى المؤسسات العامة التي لديها مراكز تدريب للسائقين وقيادة السيارات التابعة لها دون غيرها .

الحسين بن طلال

١٩٨٢/٢/٢٨

رئيس الوزراء	وزير	وزير	وزير الثقافة والشباب
وزير الدفاع	الاعلام	المالية	وزير السياحة والآثار
مشاريع	عبدان ابو عوده	سليم مساعده	مشاريع
وزير	وزير	وزير شؤون	وزير الاوقاف والشؤون
الزراعة	المواصلات	الارض المحطة	الكنسات الاسلانية
مروان خويين	الدكتور محمد عسوب الزين	حسن ابراهيم	كامل الشريف
وزير	وزير الداخلية	وزير	وزير دولة لشؤون رئاسة
الخارجية	وزير العدل بالوكالة	التجوين	الوزراء ووزير النقل
مروان القاسم	سليمان عوار	ابراهيم ايوب	الهندس علي السحيمات
وزير دولة لشؤون	وزير	وزير	لجنة التنمية
رئاسة الوزراء	التربية والتعليم	الصحة	الاجتماعية
حكيت المسكت	الدكتور سميد الل	الدكتور زهير ملخص	اتنام القني
وزير	وزير الصناعة والتجارة	وزير	وزير الشؤون البلدية
المعمل	الانشغال العامة	الانشغال العامة	والنوعية والبيئة
الدكتور جواد المنقلى	وليد عصفور	الهندس عوني المصري	حسن الموني

نسخة المحرر

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/٧/٢٨
تصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على
القانون المؤقت الآتي ونأمر بأصداره ووضع موضع
التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على
اساس عرضه على مجلس الامه في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٨٢

قانون معدل لقانون مؤسسة ادارة وتنمية اموال الايتام

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مؤسسة ادارة وتنمية اموال الايتام لسنة ١٩٨٢) ويهدف الى تعديل القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٨) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٨ -

يجب ان تحتفظ المؤسسة بالسبيل الكافية لمواجهة التزاماتها نحو ودائع الايتام المتواجدة لديها .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٠) من القانون الاصيل على الوجه التالي :-

- بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضه عنه بالنص التالي :-
- يعين المجلس من بين موظفي المؤسسة سكرتيراه يتولى تدوين محاضر جلسات المجلس وحفظ وتنظيم مراسلاته ، ويحدد المجلس المكافآت التي تدفع له .
- بالغاء نص الفقرة (هـ) منها والاستعاضه عنه بالنص التالي :-
- يتقاضى رئيس واعضاء المجلس المكافآت التي يقرها مجلس للوزراء :

المادة ٤ - يلغى نص المادة (١٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-

- تسري احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على موظفي المؤسسة ولهذه الغاية يحارس صلاحيات الوزير والمدير العام صلاحيات وكيل الوزارة حينما وردت في ذلك النظام .
- يعين المجلس لجنة من ثلاثة كبار موظفي المؤسسة تمارس الصلاحيات المخولة للجنة القضاء في نظام الخدمة المدنية المعمول به .
- يطبق على موظفي المؤسسة الخاضعين للتقاعد احكام قانون التقاعد المدني المعمول به .

٥ - تعدل المادة (١٥) من القانون الاصيل باضافة الفقرة (ح) بالنص التالي اليها :-

ح - تعصل اموال وديون المؤسسة وصناديق الايتام بمقتضى قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به .

١٩٨٢/٧/٢٨

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران	وزير الاعلام عفتان ابو عوده	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون والشباب وزير السبلحه والاثار ممن ابو نوار
وزير الزراعة مروان دودين	وزير المواصلات الدكتور محمد مصطفى الكبي	وزير شؤون الارض المحطة حسن ابراهيم	وزير الخزانة والشؤون المالية كامل الشريف
وزير الخارجية مروان القاسم	وزير الداخلية وزير العدل بالوكالة سليمان صرار	وزير التنمية ابراهيم ايوب	وزير دولة لشؤون الوزراء ووزير النقل د. هادي المهنس علي السحبيات
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السباكت	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد اثل	وزير الصحة الدكتور زهير مجلس	وزير شعبة الاجتياحية اتمام الخفي
وزير المين الدكتور جواد المنقي	وزير الصناعة والتجارة وليد مصفر	وزير الاشغال العامة المهندس عوني المصري	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني

نص الحديث للفقهاء من المملكة العربية السعودية

بمقتضى الفقرة (١) المادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٨

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٨٢

قانون معدل لقانون معدل للاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون معدل للاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة لسنة ١٩٨٢) ويقرأ مع القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات وكذا يعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١١) من القانون الاصيل باضافة الفقرة (هـ) التالية اليها : -

هـ - لا يجوز ان تتضمن الوكالة المشار اليها في هذه المادة اي نص يقول الوكيل حق توكيل في ولا يعمل بأي نص يخالف احكام هذه الفقرة ورد في اي وكالة نظمت قبل نفاذ هذا القانون

١٩٨٢/٢/٢٨

الحسين بن طلال

وزير الدفاع والشباب ووزير السياحة والآثار ممن أبو نوار	وزير المالية سلام مساعده	وزير الاموال عقلان أبو عوده	رئيس الوزراء ووزير الدفاع ممن يسخران	وزير الثقافة والشباب ووزير السياحة والآثار ممن أبو نوار	وزير الاموال سلام مساعده	وزير الاموال عقلان أبو عوده	رئيس الوزراء ووزير الدفاع ممن يسخران
وزير الاوقاف والشؤون والاعمال الاسلامية كامل الشريف	وزير شؤون الارض المحلة حسن ابراهيم	وزير الاموال الدكتور محمد عسوب الزين	وزير الاوقاف والشؤون والاعمال الاسلامية مروان دلال	وزير الثقافة والشباب ووزير السياحة والآثار ممن أبو نوار	وزير الاموال سلام مساعده	وزير الاموال عقلان أبو عوده	رئيس الوزراء ووزير الدفاع ممن يسخران
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيمات	وزير الاموال التومين ابراهيم ايوب	وزير الاموال الدكتور محمد عسوب الزين	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل مروان دلال	وزير الثقافة والشباب ووزير السياحة والآثار ممن أبو نوار	وزير الاموال سلام مساعده	وزير الاموال عقلان أبو عوده	رئيس الوزراء ووزير الدفاع ممن يسخران
وزير التربية والتعليم الصحة انعام المكي	وزير الاموال الدكتور زهير مجلس	وزير الاموال الدكتور محمد عسوب الزين	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل مروان دلال	وزير الثقافة والشباب ووزير السياحة والآثار ممن أبو نوار	وزير الاموال سلام مساعده	وزير الاموال عقلان أبو عوده	رئيس الوزراء ووزير الدفاع ممن يسخران
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المكي	وزير الاموال الدكتور زهير مجلس	وزير الاموال الدكتور محمد عسوب الزين	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل مروان دلال	وزير الثقافة والشباب ووزير السياحة والآثار ممن أبو نوار	وزير الاموال سلام مساعده	وزير الاموال عقلان أبو عوده	رئيس الوزراء ووزير الدفاع ممن يسخران

نص الحديث للفقهاء من المملكة العربية السعودية

بمقتضى الفقرة (١) المادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٨

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٢

قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب

١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب لسنة ١٩٨٢) ويقرأ مع القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل ، وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - تعدل المادة (٣٤) من القانون الاصيل بالقضاء على عبارة (عشرين ديناراً) الواردة في كل من الفقرتين (أ) و (ب) منها والاستعاضة عنها في كل منهما بعبارة (خمسة دنانير) .

١٩٨٢/٢/٢٨

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الدفاع ممن يسخران	وزير الاموال عقلان أبو عوده	وزير الاموال سلام مساعده	رئيس الوزراء ووزير الدفاع ممن يسخران	وزير الثقافة والشباب ووزير السياحة والآثار ممن أبو نوار	وزير الاموال سلام مساعده	وزير الاموال عقلان أبو عوده	رئيس الوزراء ووزير الدفاع ممن يسخران
وزير الاموال الدكتور محمد عسوب الزين	وزير الاموال الدكتور محمد عسوب الزين	وزير الاموال الدكتور محمد عسوب الزين	وزير الاموال الدكتور محمد عسوب الزين	وزير الثقافة والشباب ووزير السياحة والآثار ممن أبو نوار	وزير الاموال سلام مساعده	وزير الاموال عقلان أبو عوده	رئيس الوزراء ووزير الدفاع ممن يسخران
وزير الاموال الدكتور محمد عسوب الزين	وزير الاموال الدكتور محمد عسوب الزين	وزير الاموال الدكتور محمد عسوب الزين	وزير الاموال الدكتور محمد عسوب الزين	وزير الثقافة والشباب ووزير السياحة والآثار ممن أبو نوار	وزير الاموال سلام مساعده	وزير الاموال عقلان أبو عوده	رئيس الوزراء ووزير الدفاع ممن يسخران
وزير الاموال الدكتور محمد عسوب الزين	وزير الاموال الدكتور محمد عسوب الزين	وزير الاموال الدكتور محمد عسوب الزين	وزير الاموال الدكتور محمد عسوب الزين	وزير الثقافة والشباب ووزير السياحة والآثار ممن أبو نوار	وزير الاموال سلام مساعده	وزير الاموال عقلان أبو عوده	رئيس الوزراء ووزير الدفاع ممن يسخران

نحو الحسين لله

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٧

تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١١) لسنة ١٩٨٢

نظام معدل لنظام تنظيم وإدارة وزارة الأشغال العامة

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام تنظيم وإدارة وزارة الأشغال العامة لسنة ١٩٨٢) ويقرأ مع رقم (٥٩) لسنة ١٩٧١ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٧) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٧ -

أ - لمجلس الوزراء بتشبيب من الوزير إلغاء أو إحداث أي مديرية في الوزارة أو دمجها في مديرية أخرى .
ب - للوزير بتشبيب من لجنة التخطيط إلغاء أو إحداث أي قسم أو شعبة أو فرع في أي مديرية أو أي قسم أو شعبة أو فرع في غيره .

١٩٨٢/٢/١٧

وزير الثقافة والشباب	وزير	وزير	رئيس الدولة
وزير السياحة والآثار	المالية	الأمم	ووزير
معن أبو لوار	سلام مساعده	عدنان أبو عوده	يسرى هذا النظام على المنتجات المحلية التالية :-
وزير شؤون الأرض المحتلة	وزير	وزير	أ - الحديد الجرم
وزير خارجية بالوكالة	المواصلات	الزراعة	ب - البطاريات السائلة
حسن إبراهيم	الدكتور محمد غفوب الزين	مروان فوري	ج - محضرات الغسيل الكيماوية
وزير التكوين ووزير	وزير الداخلية	وزير الأوقاف والشؤون	د - صابون التواليت والزينة والصابون المطهر
الصناعة والتجارة بالوكالة	وزير العدل بالوكالة	والمقاصبات والأحياء	هـ - المشروبات الغازية
إبراهيم أيوب	سليمان هراد	كامل البريف	٣ - معدل جدول الرسوم الملحق بالنظام الأصلي بحلف ما يلي منه :-
وزير	وزير دولة لشؤون	وزير دولة لشؤون	الاجتماعات
المصحة	الزراعة والتعليم	رئاسة الوزراء	الاجتماعات
الدكتور زهير محسن	الدكتور سميد الل	حكمت المناكيت	الاجتماعات
وزير الشؤون البلدية	وزير	وزير	الاجتماعات
والقروية والبيئة	الاشغال العامة	العمل	الاجتماعات
حسن المومني	المهندس عوني المصري	الدكتور جواد الصافي	الاجتماعات

نحو الحسين لله

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٤

تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٢) لسنة ١٩٨٢

نظام معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي

هذا النظام (معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي لسنة ١٩٨٢) ويقرأ مع النظام رقم (٤٧) لسنة ١٩٧١ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - يلغى نص المادة (٣) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

رئيس الدولة	رئيس الدولة	رئيس الدولة	رئيس الدولة
ووزير	ووزير	ووزير	ووزير
يسرى هذا النظام على المنتجات المحلية التالية :-	يسرى هذا النظام على المنتجات المحلية التالية :-	يسرى هذا النظام على المنتجات المحلية التالية :-	يسرى هذا النظام على المنتجات المحلية التالية :-
أ - الحديد الجرم	أ - الحديد الجرم	أ - الحديد الجرم	أ - الحديد الجرم
ب - البطاريات السائلة	ب - البطاريات السائلة	ب - البطاريات السائلة	ب - البطاريات السائلة
ج - محضرات الغسيل الكيماوية	ج - محضرات الغسيل الكيماوية	ج - محضرات الغسيل الكيماوية	ج - محضرات الغسيل الكيماوية
د - صابون التواليت والزينة والصابون المطهر	د - صابون التواليت والزينة والصابون المطهر	د - صابون التواليت والزينة والصابون المطهر	د - صابون التواليت والزينة والصابون المطهر
هـ - المشروبات الغازية	هـ - المشروبات الغازية	هـ - المشروبات الغازية	هـ - المشروبات الغازية
٣ - معدل جدول الرسوم الملحق بالنظام الأصلي بحلف ما يلي منه :-	٣ - معدل جدول الرسوم الملحق بالنظام الأصلي بحلف ما يلي منه :-	٣ - معدل جدول الرسوم الملحق بالنظام الأصلي بحلف ما يلي منه :-	٣ - معدل جدول الرسوم الملحق بالنظام الأصلي بحلف ما يلي منه :-

هكذا من الأشغال

الرسوم المقررة	وحدة الاستيفاء	الصف
قلم	قلم	قلم
٥٥٠	الشاغ	الشاغات
		معجون حلقة ، معجون
		تنظيف الاسنان
٥١٠	الانبوب	أ - الانبوب بوزن (٧٠) غرام للانبوب او اقل
٥١٥	الانبوب	ب - غيرها

1982/2/25

وزير الزراعة والصيد	وزير المالية	وزير الاعمال	وزير الداخلية
وزير السجاسة والاثر	سالم مساعده	عبدان ابو عوده	مقر
ممن ابو نوار	وزير شؤون الارض المحتلة	وزير الواصلات	وزير الداخلية
مقر الادباء والشؤون والقضايا الاسلامية	حسن ابراهيم	الكتور محمد غصوب الزين	مقر
كلل الشريف	وزير التعليم	وزير الداخلية	وزير الداخلية
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزر النقل	ابراهيم ايوب	وزير العدل بالوكالة سليمان عرار	وزير العدل
المهندس علي السهيوات	وزير الصحة	وزير التربية والتعليم	وزير دولة لشؤون رئاسة السجاسة
ولادة النبوة الاجتماعية	الكتور زعيم ملخص	الكتور سعيد اقل	حكيت اليك
انعام المتي	وزير الاشغال العامة	وزير الصناعة والتجارة	وزير المعمل
مقر الشؤون البلدية والقروية والبيئة	المهندس موني المصري	وليد معشور	الكتور حواد
حسن الوطني			

مر

صادر عن الحاكم العسكري العام

ترك سلطات الاحتلال الاسرائيلي جالا للحد في انها تستهدف من جعل سياسيا بممارساتها في الضفة الغربية اراضيها ضبا واقميا ، وانطلاقا من الخطط الترسعي الصهيوني الذي يستند الى افتراض ان فلسطين ارض اسرائيلية سكانها العرب الاصليون ليسوا الا جالية عربية على ارض اسرائيلية .

ولقد جات سلطات الاحتلال خلال السنوات الخمس عشرة الماضية الى اساليب مختلفة لاجراج هذا الخطط ليزيئ تنفيذ فقات وما زال يقوم بتنفيذ برنامج سياسي واقتصادي وقائي واداري موسع ومدروس بشكل متحاذر من اعلمه الظاهرة .

الحسين بن طاهر

في اواخر عام ١٩٧٨ سبكت سلطات الاحتلال نهجا جديدا مكيلا لسياسات الاستيطانية الرامية الى تحقيق الضم في الضفة الغربية ، وقد تمثل هذا النهج في ايجاد نفقة من المتعاونين معها لتشكيل تجمعات جبلية اجتبت اشكالا جديدة على روافض القرى و اجمعيات القروية وما شابهها ، الغرض منها ان تكون ساجدا للسلطات الاجتال في اعدائه في ضم الضفة الغربية وتيجير سكانها ، وقد استمرت هذه الروابط والجمعيات تحت غطاء مأساة يهود والقرى اللين ترى اسرائيل فيهم وفي كل المواطنين العرب في الارض المحتلة سكانا غريبا ليس لهم الحق فيكون لهم وطن قومي على ارضهم وارض اجدادهم .

ارزهم الرض والامتلاك اللغني: قولت به هذه التنظيمات وزعم المقاومة المخلصه التي اينابها اخشا في الارض الخالوا ان نرا من لم يكونوا على سبيل من اهدافها وارتباطاتها تورطوا في الانضمام لها فلان افراكل لا يفتلوى الى التنازلات و غطاء من حطامه وحق شعبهم في تقرير مصيره فوق ارض وطنه .

أورغم الرفض والامتنكار الذي: قوبل به هذه التنظيفات وزعم المقاومة المظلمة التي ابتناها أهلنا في الأرض، فما إلا أن تفرا على بيضة من أهدافها وارتباطاتها تورطوا في الانضمام لها فخلو أذراك لا تبتطوي هذه التنظيفات من غطاء عام مستقبلهم وحق شعبهم في تقرير مصيرهم فوق أرض وطنه.

كل ذلك وبعد ان استقبلت خطار هذه التفتيات الى حد تزويدها بالسلاح وتدريبها عليه من قبل بيلابيلينا لعل فاني المولى الذين خدعوا بها المخططة شهر واحد امبارا من تاريخه للانسحاب من هذه التفتيات وكل شئ كما ان ينفذ اليها الزواج ها او يعمل من اجلها في صورة من الصور بعد هذه المأثرة المنفجرة للاحقة باجرم الكفائة وامانة الحاكم المختصة لبقاء القوة الراية بقاءه في نصلي في حتما الاصل الى عفره الاصل

. 1982/3/9

الحاكم العسكري العام

مضر ہدیان

هكذا من الأشهر

قر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٤ الموافقة على بروتوكول الاتفاق بين المملكة الهاشمية ومنظمة العمل العربية بشأن تأسيس فرع لمكتب العمل العربي بمدينة عمان (خاص بلجنة البناء والتشييد العامة الصناعية) والذي تم التوقيع عليه بتاريخ ١٩٨١/١٠/١٩ بشكاه المرفق .

بروتوكول اتفاق

بين المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة العمل العربية
بشأن تأسيس فرع لمكتب العمل العربي بمدينة

عمان

(خاص بلجنة البناء والتشييد والاشغال العامة الصناعية)

لما كانت منظمة العمل العربية ، استنادا لما جاء في دستورها ، وكالة متخصصة في نطاق جامعة الدول العربية تعمل على تحقيق التعاون في ميدان العمل لضمان حقوق الانسان العربي في حياة حرة كريمة اساسها المبادئ والاعمال بما يؤدي اليه التعاون في ميدان العمل في تطوير المجتمع العربي وتقديمه على اسس متينة سليمة ، ولما كان المؤتمر العام في دورته العادية الثانية في القاهرة (مارس / آذار ١٩٧٣) قد وافق على اقرار الميثاق العربي بتشكيل سبع لجان صناعية في نطاق مكتب العمل العربي مع مراعاة التوزيع الجغرافي لهذه اللجان فتمثلت الامر كزكية في الشطة منظمة العمل العربية وقرار المؤتمر العام في دورته العادية التاسعة في بنغازي (مارس - آذار) الرقم ٢٧١ والمؤرخ في ٩ آذار ١٩٨١ القاضي بنقل مقر لجنة البناء والتشييد والاشغال العامة من القاهرة الى فقد تم ابرام الاتفاق التالي :

المادة الاولى

التكوين :

ينشأ بمقتضى هذا البروتوكول في نطاق منظمة العمل العربية فرع لمكتب العمل العربي بمدينة عمان (بلجنة البناء والتشييد والاشغال العامة) لتحقيق الاهداف التي تضمنها ميثاق العمل العربي . وستتكون منظمة العمل العربية والنهوض بمهام اللجنة وتنفيذ لقرار المؤتمر العام التاسع للمنظمة (ق ٢٧١ م د - ٩ آذار ١٩٨١) وتتمتع الدولة الموقعة بتقديم كل التسهيلات والمساعدات الممكنة اللازمة بهذا الشأن .

المادة الثانية

- ١ - يخضع مكتب العمل العربي الخاص باللجنة الصناعية المختصة من الناحيتين الفنية والادارية للمدير العام لمكتب العمل العربي .
- ب - تتشاور الحكومة المعنية ومنظمة العمل العربية بصفة دائمة في الموضوعات ذات الاهمية لزيادة تحقيق اهدافها وتأكيد فاعلية فرع مكتب العمل العربي الخاص باللجنة الصناعية المختصة .
- ج - تتولى منظمة العمل العربية اصدار الدولة المضيفة باية مشروعات تهدف الى زيادة نشاط فرع مكتب العمل الخاص باللجنة الصناعية المختصة ويكون هذا الفرع مرتبطا بمكتب العمل العربي تحقيقا لاهداف المنظمة .
- د - لهذا الامر كزكية في الشطة المنظمة وتأكيدا لاجراء خطة عمل موحدة للفرع المكتب وتحقيق التنسيق والتكامل في

المادة الثالثة

يقوم فرع مكتب العمل العربي الخاص باللجنة الصناعية المختصة بتحقيق الاهداف الآتية وفقا للتوجيهات التي ياتيها من المدير العام لمكتب العمل العربي ، وبعد التشاور بين الحكومات المعنية والمنظمة في نطاق تحقيق الاهداف بوص عليها في دستور منظمة العمل العربية .
ب - يسعى لنشر اهداف منظمة العمل العربية والتعريف بها في الدولة المضيفة .
ج - الاسهام بتوفير المعلومات والدراسات المقترحة بشأن مشاكل وظروف العمل والعمال .
د - تعزيز برامج التعاون الفني وتقديم المعلومات الفنية التي تسهل ضمن اختصاص منظمة العمل العربية بما في ذلك الخبراء والاختصاصيين .
هـ - تسهيل الجهد في مجالات البحوث الاحصائية والتشريعية لتفادي التكرار وتبديد الموارد عملا على تكريس الجهد لعمل على تحقيق التعاون في ميدان العمل لضمان حقوق الانسان العربي في حياة حرة كريمة اساسها المبادئ والاعمال بما يؤدي اليه التعاون في ميدان العمل في تطوير المجتمع العربي وتقديمه على اسس متينة سليمة ، ولما كان المؤتمر العام في دورته العادية الثانية في القاهرة (مارس / آذار ١٩٧٣) قد وافق على اقرار الميثاق العربي بتشكيل سبع لجان صناعية في نطاق مكتب العمل العربي مع مراعاة التوزيع الجغرافي لهذه اللجان فتمثلت الامر كزكية في الشطة منظمة العمل العربية وقرار المؤتمر العام في دورته العادية التاسعة في بنغازي (مارس - آذار) الرقم ٢٧١ والمؤرخ في ٩ آذار ١٩٨١ القاضي بنقل مقر لجنة البناء والتشييد والاشغال العامة من القاهرة الى فقد تم ابرام الاتفاق التالي :

المادة الرابعة

الاحصائيات :

تتمتع الدولة المضيفة فرع مكتب العمل العربي الخاص باللجنة الصناعية وموجوداته الزايبا والخصائص الضرورية ان بها للمنظمات الدولية وفق ميثاق الامتيازات والخصائصات والضمانات الممنوحة للهيئات الدولية ذات الطابع والفتح العام والمصادق عليه من الجامعة العربية والجمعية العمومية للامم المتحدة بتاريخ ٢١ نوفمبر ٤٧ .

المادة الخامسة

تكون مسؤوليات فرع مكتب العمل العربي الخاص باللجنة الصناعية المختصة والخبراء الزايبين ذات طابع دولي ومنص وتتمتعهم الدولة المضيفة الامتيازات والخصائصات الضرورية لاداء وظائفهم ، وعلى موظفي الفرع والخبراء ادائهم لواجباتهم ان لا يطلبوا او يقبلوا تعليمات من اي حكومة او من اي سلطة اخرى غير المنظمة وان لا يمتنعوا عن اي تصرف يتعارض مع ميثاق المنظمة وحدها . كما يلتزم للمعنية بالطابع الدولي ولا تسمى لتأثير عليهم في نهوضهم بمسؤولياتهم . ولا تشمل تلك الامتيازات والخصائصات الذين الخبراء الاردنيين العاملين في اللجنة .

المادة السادسة

تعني الدولة المضيفة فرع مكتب العمل العربي الخاص باللجنة الصناعية المختصة وخبرائه من كافة الضراب بالنسبة لهذا الامر كزكية في الشطة المنظمة وتأكيدا لاجراء خطة عمل موحدة للفرع المكتب وتحقيق التنسيق والتكامل في

هذه من الأشغال

تحديد أسعار التبغ الخام لموسم ١٩٨١

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢١ - بالاستناد الى البند (٥) من الفقرة (ج) المادة (١٠) من قانون التبغ رقم (٣٢) لسنة ١٩٥٢ حسبما عدلت بالقانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٨ - الوفاء بتحديد أسعار التبغ الخام لموسم عام ١٩٨١ على الوجه التالي :

صنف التبغ	سعر الكغم فلسا لعام ١٩٧٨	سعر الكغم فلسا لعام ١٩٨١
تبغ درجة أولى	٩٣٩	٩٨٠
تبغ درجة ثانية	٨٢٠	٨٦٠
تبغ درجة ثالثة	٦٦٣	٧٠٠
تبغ درجة رابعة	٣٦٥	٣٨٠

على ان تتحمل الشركة الفروقات التالية :

صنف التبغ	مستندار الفرق بالفلسات للكغم الواحد
الأول	٣
الثانية	٢
الثالثة	٧
الرابعة	لا شيء

ويتحمل الباقي صندوق دعم زراعة وصنع التبغ في وزارة المالية والجمارك ،

قرار رقم (١) لسنة ١٩٨٢ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٨١/١٢/٢٠ رقم ص ١٤٠٢٨/١ : اجتمع الديوان بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٠ لاجل تفسير القوانين لاجل تفسير المواد ٢٤ ، ٤٦ ، ٥٠ من قانون مزاول مهنة الصيدلة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢ وبمسان

١- ملحق للورثة من غير الصيدلة الاحتفاظ بملكية مستودع الادوية الذي انتقل اليهم عن مورثهم والمؤسس قبل صدور هذا القانون وذلك دون تحديد مدة لهذه الملكية .
٢- اذا كان مستودع الادوية ملك لشركة مؤلفة من صيدلة وتوفي احداهم فهل يمتد لورثته من غير الصيدلة الخلو له في ملكية حصته في المستودع ام انه يشترط في هذه الحالة مراعاة احكام المادة ٢٤ من نفس القانون ؟
٣- بعد الاطلاع على كتاب وزير الصحة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٧ وتديق النصوص وفيه تجد :

١- ان المادة ٢٤ من القانون المطلوب تفسيره ، تنص على انه اذا توفي صيدلي مرخص فلورثته من غير الصيدلة الحق بالاحتفاظ بالمؤسسة الصيدلانية على ان يعينوا لها صيدليا متفرغا مع اشعار الوزير والشابة باسمه ويشترط في ذلك مراعاة ما يلي :

أ - اذا كان بين الورثة قاصر فيحق لهم الاحتفاظ بالمؤسسة مدة اقصاها سبع سنوات ابتداء من تاريخ وفاة المورث .
ب - اذا كان احد الورثة من يدرسون الصيدلة او كان من انتهى الدراسة الثانوية واعتم ذلك فيحق للورثة بموجب هذا القانون الاحتفاظ بالمؤسسة حتى ينهي ذلك الوارث دراسته شريطة ان لا تزيد المدة الممنوحة عن سبع سنوات وان يتم نقل الملكية لهذا الوارث كاملة بعد تخرجه .
ج - اذا لم يكن بين الورثة قاصر او من يدرس الصيدلة او انتهى الدراسة الثانوية واعتم ذلك فيحق للورثة بموجب هذا القانون الاحتفاظ بالمؤسسة مدة لا تزيد على سنتين .

٢- ان المادة ٤٦ من نفس القانون تنص على ما يلي :

أ - يحظر على اي كان بعد نفاذ هذا القانون ان يشتري مستودعا للادوية الا اذا كان صيدليا مرخصا ومتفرغا ولا يملك اية مؤسسة صيدلانية اخرى .
ب - يحق لاصحاب المستودعات من غير الصيدلة والمؤسسة قبل خمس سنوات على الاقل من نفاذ هذا القانون الاحتفاظ بمستودعاتهم والاستمرار باعمالهم التجارية وتعتبر قائمة قانوننا شريطة ان يعمل في كل مستودع صيدلي مرخص متفرغ ومسؤول .

هذا من الشغل

٣ - ان المادة ٥٠ منه لا تجيز نقل ملكية مستودع ادوية مرخص الا الى صيدلي مرخص مفرغ ويستثنى من ذلك الذين لهم حق امتلاكه وفقا لاحكام هذا القانون .
وعلى ضوء هذه النصوص نجد فيما يتعلق بالنقطة الاولى المسؤول عنها ان قانون مزاوله مهنة الصيدلة انما قد اعطى الحق للورثة من غير الصيدلة الاحتفاظ بملكية مستودع الادوية الذي انتقل اليهم من المؤسس قبل صدور هذا القانون شرطه ان يكون المورث صيدليا وان تراعى القيود والمدة المبينة في المادة ١١ اهلاؤه وذلك على اعتبار ان مستودعات الادوية تدخل ضمن مفهوم المؤسسات الصيدلانية المبحوث عنها في حساب التعريف الوارد في المادة الثانية من ذات القانون .
اما فيما يتعلق بالنقطة الثانية فان ما يستفاد من نصوص المواد المشار اليها انما ان مستودع الادوية التي تملكها مؤلفة من صيدلة وتوفي احداهم يكون لورثته من غير الصيدلة حق الاحتفاظ بملكية حصة مورثهم في الشرط والشروط والحدود المنصوص عليها في المادة ٢٤ سالفة الذكر .
هذا ما تقرره في تفسير المواد المطلوب تفسيرها .

صدر في ١ ربيع ثاني سنة ١٤٠٢ هـ الموافق ١٩٨٢/١/٢٦

عضو مجلس ادارة التمييز صلاح اوشيدان	عضو الرئيس الثاني لهيئة التمييز نجيب الرشيدان	عضو رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء عيسى طماش
---	---	---

قرار رقم (٢) لسنة ١٩٨٢
صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بعد ان طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٨١/٧/٢٧ رقم ٨٣٦٩/١/٥/٥٧ اجتمع الديوان الخاص بقوانين لاجل تفسير نظام موظفي مؤسسة مياه الشرب رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٠ وبيان ما اذا كان مستخدمو هذا النظام الذين كانوا معينين برواتب مقطوعة او باجور يومية قبل صدور هذا النظام ثم صنفوا بموجب احكامه بموجب احكام نظام الخدمة المدنية هل تضم خدماتهم السابقة لتصنيفهم الى خدماتهم المصنفة بحيث يستحقون عند خدوتهم المكافأة المنصوص عليها في المادة ٢٩ من النظام المطالبون بتفسيره ام انه لا يجوز ضمها الى خدماتهم المصنفة يستحقون عنها التعويضات المنصوص عليها في قانون العمل .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لمدير عام مؤسسة مياه الشرب بتاريخ ١٩٨١/٧/١٣ وكتاب هذا الوجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٨١/٧/٢١ نجد :

ان المادة ٢٠ من قانون مؤسسة مياه الشرب رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٣ الذي وضع بمقتضاه النظام المطلوب تفسيره كانت قبل تعديلها تنص على ما يلي : (يكون للمؤسسة ملاكها الخاص من الموظفين والمستخدمين وبينهم وفق احكام الخدمة المدنية ويسري على المصنفين منهم احكام قانون التقاعد المدني الساري المفعول من وقت الى آخر ، كما يطبق عليهم نظام الخدمة المدنية الساري المفعول ، اما الموظفون غير المصنفين والمستخدمين ليطبق عليهم قانون العمل الساري المفعول الا في الامور التي تصدر بشأنها المؤسسة أنظمة خاصة بمقتضى هذا القانون لتقرير كيفية تعيينهم وتحديد حقوقهم ودرجاتهم وعزلهم وانهاء خدماتهم وتمويلهم وجميع الامور الادارية والمالية المتعلقة بهم) .

ان المادة ٢٠ المذكورة حسمت عدلت بالقانون المؤقت رقم ٣ لسنة ١٩٧٥ تنص على مايلي : (يكون للمؤسسة ملاكها الخاص من الموظفين والمستخدمين وبينهم وفق نظام خاص بالمؤسسة وتنطبق عليهم احكامه ويسري على الموظفين المصنفين منهم قانون التقاعد المدني المعمول به شرطه ان تكون رواتبهم الاساسية خاضعة لسلم الرواتب المنصوص عليه في نظام الخدمة المدنية الساري المفعول ، اما الموظفون غير المصنفين والمستخدمون لتسري عليهم احكام قانون العمل الا اذا نصت أنظمة الموظفين في المؤسسة على خلاف ذلك) .

ان المادة التاسعة من نظام موظفي مؤسسة مياه الشرب رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٠ الصادر بالاستناد للمادتين ٢٩ و ٢٠ من قانون المؤسسة المشار اليه تنص على مايلي : (يصنف الموظف عند نفاذ هذا النظام في الدرجة التي يستحقها بموجب احكامه ، اما الموظفون المصنفون بموجب احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به الذين يعملون بالمؤسسة عند صدور هذا النظام فيحق لهم خلال السنة اشهر من تاريخ نفاذ احكامه اما الاستمرار في صفتهم الوظيفية تلك بكامل الحقوق الناشئة عنها او المطالبة بتصنيفهم بمقتضى هذا النظام .